نتائج تقليص ميزانية دائرة الزراعة وضرورة وضع البديل

بدأت تتكشف وبالتدريج الاثار المترتبة على تقليص ميزانية الحاكمية العسكرية . ويبدو ان القطاع الزراعي في البلاد يحتل احد المراكز الاولى من اهتمامات الحكم العسكري بحيث انه ينال "عناية" خاصة ودرجة شرف في عملية التقليص .

فقد نشرت الصحف المحلية الاخبار عن قرار ضابط القيادة لشؤون الزراعة في قيادة الضفة الغربية اغلاق مختبري التربة في اريحا والعروب وتقليص عدد كبير من المهندسين الزراعيين والعاملين في الحقل الزراعي . هذا وارسل الضابط رسائل الى مدراء مكاتب الزراعة في مختلف المناطق طالبا منهم تنسيب الموظفين الذين سيتم الاستغناء عنهم .

وسوف تؤثر هذه الاجراءات تأثيرا سلبيا كبيرا على وضع الزراعة في البلاد بحيث تحد الى حد كبير من امكانية تطوير الانتاج في القطاع الزراعي وتؤدي الى تقليص انتاجية العمل.فمن المعروف ان الاسلوب الامثل علميا وعمليا من اجل تطوير الزراعة هو طريق التوسع العامودي (الراسي) الذي يؤدي الى زيادة انتاجية الدونم الواحد من الارض المزروعة دونما حاجة الى زيادة مساحات الارض المزروعة . ويتطلب طريق التوسع العامودي هذا فيما يتطلب استخدام منجزات العلم والتكنولوجيا ومن بينها الكفاءات العلمية كالمهندسين الزراعيين وخبراء التربة الخ .. ويلعب هؤلاء دورا اساسيا في زيادة انتاجية المساحات المزروعة من الارض .

ان قرار السلطات بالاستغناء عن اعداد كبيرة من الكفاءات البشرية العاملة في القطاع الزراعي واغلاق مختبري التربة في العروب واريحا اللذين يمكن ان يؤديا خدمة كبيرة للمزارعين من حيث تحليل انواع التربة الموجودة ومعرفة وتحديد الانواع الملائمة من المزروعات التي يمكن ان تنبت هناك باكثر انتاجية ممكنة ، ان ذلك كله سيؤدي بكل تأكيد الى تقلص الانتاج الزراعي وانخفاض مستوى الربح او الريعية .

اما النتيجة المباشرة لمثل هذه التقليصات فستؤدي الى انعدام الحافز الاقتصادي لدى المزارعين الذي يدفعهم الى زراعة اراضيهم او الاستثمار في الزراعة . وستكون النهاية المنطقية لمثل هذه الاجراءات – اذا لم يجر العمل على وضع الحلول البديلة – هو ترك الزراعة وابقاء مساحات كبيرة من الاراضي بورا . مما قد يخلق حوافز معينة لدى بعض المزارعين والفلاحين لهجرة ارضهم نهائيا الامر الذي يسهل امكانية مصادرتها او اقامة مستوطنات زراعية فيها . وهذا ما يبرر اهتمام السلطات بتقليص ميزانية دائرة الزراعة .

ويلاحظ بعض المطلعين على اوضاع دائرة الزراعة في الضفة الغربية ان التقليص شمل بعض مجالات نشاط الدائرة في حين لم يمس مجالات اخرى . فالاطباء البيطريون والمرشدون وغيرهم من العاملين في قسم البيطرة لم يتعرضوا لاى من هذه الاجراءات التقليصية . ويعزو هؤلاء المطلعون سبب ذلك الى ان السلطات الاسرائيلية معنية باستمرار عمل دائرة البيطرة لان نشاطاتها في وقاية حيوانات الضفة الغربية من الامراض والاوبئة ستشكل حزام امن على طول الخط الاخضر يحول دون انتقال الامراض الى الثروة الحيوانية في اسرائيل نفسها . ويشكو المزارعون في الضفة الغربية من تقليص ميزانية دائرة الزراعة وقد ابتدأت شكاويهم تتحول الى الطريق السليم من حيث البحث عن الوسائل العملية التي تحد من اثار الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة .

ويشير عدد كبير من المزارعين بضرورة العمل الجدي وبقواهم الخاصة على تأمين بديل يوفر ويقدم الخدمات الزراعية التي جرى تقليصها . ويقول بعض هؤلاء المزارعين ان من الضروري تنشيط الجمعيات التعاونية الزراعية القائمة وانشاء المزيد منها .

ومن ناحية اخرى افاد مراسلنا الخاص ان نقابة المهندسين الزراعيين تعكف الان على دراسة امكانية اقامة جهاز مركزي للعناية بشؤون الزراعة في الضفة الغربية ويعمل على توفير الخدمات الزراعية والعلمية للمزارعين في البلاد

دراسة عن الصناعة في الضفة والقطاع

صدرت عن منشورات جامعة بير زيت مؤخرا دراسة للاستاذ هشام عوروتاني مدرس الاقتصاد بجامعة النجاح بنابلس ، وعنوان الدراسة هو "مسح للصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة" .

وكما يوحي العنوان فالدراسة هي عبارة عن استعراض عام للصناعة في الضفة والقطاع . وتشتمل على الاشارة الى عدد من المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في البلاد والصعوبات التي افرزتها ظروف الاحتلال .

يتبين من الدراسة ان مجموع المؤسسات الصناعية العاملة في المناطق المحتلة حتى ربيع عام ١٩٧٨ كان ٣٠١٧ مؤسسة منها ٢٥٨٧ في الضفة و ٤٣٠ في القطاع والقالبية الساحقة من هذه المؤسسات والتي يبلغ عددها ٢٧٨٤ مؤسسة او ٩٢٫٣ بالمئة من مجموع المؤسسات هي مؤسسات حرفية وورشات صغيرة يعمل بها ما بين عامل واحد وتسع عمال . اما المؤسسات التي تشغل ما بين ١٠ و ١٩ عاملا فيبلغ عددها ١٤٥ مؤسسة او ٤٫٨ بالمئة من المجموع بينما يبلغ عدد المؤسسات التي تشغل من ٢٠ – ٤٩ عاملا ٧٤ مؤسسة او ٢٫٥ بالمئة . اما المؤسسات الكبيرة نسبيا والتي يبلغ عدد العاملين في كل منها ما بين ٥٠ و ٩٩ عاملا ٧ مؤسسات فتشكل ٠٫٢ بالمئة من المجموع وكذلك المؤسسات الكبيرة التي يعمل في كل منها اكثر من ١٠٠ عامل فيبلغ عددها ٧ ونسبتها ٠٫٢ بالمئة من المجموع .

وتستعرض الدراسة وضع الصناعة في الضفة والقطاع قبل عام ٦٧ وتتطرق الى التغيرات التي شهدتها بعد عام ٦٧ وتشير الى بعض المشاكل التي تعاني منها الصناعة في ظل الاوضاع الراهنة وتستنتج "ان المنافسة غير المتكافئة التي تتعرض لها منتوجات المناطق المحتلة الصناعية من قبل المنتجات الاسرائيلية هي العامل الرئيسي الذي يعيق تطور النشاط الصناعي" .

كما يقول الكاتب "ان المشكلة الرئيسية – في مجال التمويل – التي تواجه الصناعيين ورجال الاعمال في المناطق المحتلة تنجم عن الاوضاع النقدية غير المستقرة في اسرائيل" وان غموض المستقبل السياسي يعيق من امكانية زيادة الاستثمارات المحلية في القطاع الصناعي .

اما الاستنتاج النهائي للكاتب فينص على "ان هناك دلائل كافية للاعتقاد بانه في حالة قيام سلطة وطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة فان حجم السوق الداخلي واحتمال التصدير الى البلدان المجاورة يمكن ان يبررا وضع برنامج طموح للتطور الصناعي قائم على مجالات انتقائية في الصناعة"

ان دراسة الاستاذ عوروتاني هي بلا شك مساهمة قيمة في التعريف باوضاع الصناعة في المناطق المحتلة وستكون عونا لكل الباحثين الذين يضعون امام اعينهم مهمة القيام بدراسات مفصلة عن مختلف القضايا التي طرحتها الدراسة التي استعرضت .

بعد سياسي واقتصادي هام لمكافحة الأمية في موزامبيق

فقد كان من الضروري ، كما يقول سامورا ماشيل رئيس جمهورية موزامبيق ، ان تتحول البلاد باسرها الى مدرسة الكل فيها يعلم ويتعلم .

بدأ برنامج القضاء على الامية بدورة مدتها تسعة اشهر يتوصل الدارس فيها الى مستوى نهاية الصف الثاني الابتدائي في كل من القراءة والكتابة والرياضيات واعطت الدولة الاولوية في مجال التعليم للعاملين في القطاعات الاقتصادية الطليعية كالمزارع الحكومية والمصانع والمزارع التعاونية والقرى المشاعية .

وبلغ عدد الذين تقدموا لامتحان محو الامية (بعد دورة الاشهر التسعة الاولى) في شهر تشرين اول الماضي ٢٥٠ الف شخص من كافة انحاء موزامبيق . وتتغلب موزامبيق على النقص في عدد المعلمين المؤهلين بتوجيه الالاف من طلبة الجامعات والمدارس الابتدائية والثانوية للاسهام في تعلم الاخرين .

الكوادر القادرة على تعليم الاخرين

وتلقى حملة مكافحة الامية كل التجاوب من الجماهير الشعبية الواسعة بحيث ان المشكلة الرئيسية التي تواجه الدولة – كما تقول مجلة "نيوافريكان" في عددها الاخير (كانون ثاني ١٩٨٠) – تكمن في القدرة على تأمين رغبة الجماهير في العلم وليس في حثها على التعلم .

ان الجدية التامة في تنفيذ مشروع مكافحة الامية في موزامبيق والابعاد السياسية الكبرى التي يتسم بها المشروع يعكس تصميم شعب وقادة جمهورية موزامبيق على تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي ويبين ما تستطيع السلطة الثورية والتقدمية ان تحققه للجماهير في البلد الذي تتسلم فيه السلطة .

أزمة خانقة تضرب مربي الدواجن في البلاد

مربو الدواجن في البلاد يتخبطون في ازمة اقتصادية متزايدة الحدة . فبعد قيام الحكومة الاسرائيلية بالاتفاق مع مجلس تربية الدواجن الاسرائيلي في اواخر الشهر الماضي بتخفيض اسعار الدجاج اللاحم ، تعرض مربو الدجاج اللاحم في الضفة والقطاع لخسائر فادحة بحيث لم يعد سعر البيع يكفي لتغطية نفقات تربية الدجاج اللاحم .

اما سبب تخفيض الحكومة الاسرائيلية لاسعار الدواجن فهو يعود الى وجود كميات كبيرة من الدجاج ، المثلج الذي لم يجد المشترين بسبب زيادة العرض عن الطلب . ويفيد اسحاق اوكيد مراسل الجروزالم بوست ان جميع الثلاجات ووسائط خزن الدجاج في اسرائيل قد امتلأت الى حد الاشباع بالدجاج مما حدا بمجلس تسويق الدواجن الى البحث عن سفن "ثلاجات" لاستخدامها كمخازن مؤقتة للدجاج . .

ان مربي الدواجن في الضفة والقطاع يتعرضون لخسائر كبيرة ووضعهم يختلف حذريا عن مربي الدواجن الاسرائيليين ، الذين يحصلون على تعويض من قبل الحكومة الاسرائيلية .

ويدرك مربو الدواجن في المناطق المحتلة ان السبب الموضوعي لهذه الخسائر التي يتكبدونها هو ارتباط سوق المناطق المحتلة بالسوق الاسرائيلية وبالتالي تاثرها بالاوضاع الاقتصادية السائدة في اسرائيل . ويستذكر مربو الدواجن العرب ما حل بهم سنة ٧١ – ٧٢ حين افلست العشرات والمئات من مزارع تربية الدواجن في الضفة والقطاع بسبب تخفيض اسعار معائل قامت به الحكومة الاسرائيلية وشركة تنوفا .

ان الحل الوحيد الذي يمكن مربي الدواجن في المناطق المحتلة من المحافظة على مزارعهم ناهيكم عن تطويرها يكمن في فك الارتباط الاقتصادي بين المناطق المحتلة واسرائيل ويتحقق هذا باقامة دولة مستقلة .

البعث
إعداد وتحرير
إعلام أبو فخر

ادارة الأميركية
جهة إلى تقوية في بحث التاريخ

قبل بضعة ايام اعلن الرئيس
اميركي كارتر عما اسماه باجراءات
قابية اقتصادية ضد الاتحاد
سوفياتي بسبب وجود قوات
وفياتية في افغانستان وتشمل هذه
لاجراءات "وقف بيع القمح ومنتجات
تكنولوجيا الحديثة وتقليص
تسهيلات الممنوحة للصيادين
سوفيات في المياه الاقليمية
لاميركية الخ .. " .

وتهدف اجراءات الرئيس
اميركي هذه وغيرها من
تهديدات التي اطلقتها اميركا
ولغاؤها الرئيسيون فيما تهدف
لى محاولة التاثير على الموقف
لسوفياتي الطلب بشأن تقديم
ساعدة الى ثورة افغانستان بموجب
عاهدة الصداقة والتعاون المعقودة
ين افغانستان والاتحاد السوفياتي
ان محاولة اميركا استخدام
سلاح الاقتصادي للضغط على
دولة كبرى كالاتحاد السوفياتي
تصف بالخطأ في حساب موازين
قوى الاقتصادية العالمية بالاضافة
لى افتقارها للاتعاظ بتجربة التاريخ
ودروسه .

وتلقي نظرة خاطفة الى
احداث التاريخ القريبة للتأكد من
لحقيقة التالية :

عندما قامت ثورة اكتوبر
لاشتراكية وتأسس الاتحاد
لسوفياتي عمدت الدول الراسمالية
في العالم الى محاصرة الدولة
لاشتراكية اقتصاديا – بعد ان
ثل العدوان المسلح المباشر
دعم المعادين للثورة محليا .

وفي وسط هذه الظروف الصعبة
في ظل الحصار الاقتصادي شديد
لوطأة استطاع الاتحاد السوفياتي
ن ينتج كل ما يحتاج اليه من
لابرة الى الحرار ومن الرصاصة الى
لطيارة دون الاعتماد على اية
ساعدة خارجية او تبادل تجاري
ع الخارج .

لم تتمكن الدولة السوفياتية
ن الصمود في وجه الحرب
لاقتصادية الراسمالية الموجهة
ضدها فحسب بل وتمكنت من ان
صبح اقتصادا متطورا بحيث
حتل اعلى المراتب الاقتصادية
والانتاجية في العالم .

ان ما فشل في السابق لن ينجح
اليوم خصوصا وان وضع الاتحاد
السوفياتي اليوم هو من الجبروت
والضخامة الاقتصادية بما لا يقارن
مع وضعه سابقا . فالى هذا توجه
تحية الرئيس الاميركي وحلفائه .